التقدم العمالى والصناعى فى مصر المعاصرة

للدكتور عمر الساعاتى

أولا : مقدمة تاريخية عن الرعاية العمالية

(ا) تمهيد :

إن المستعرض للتاريخ الاقتصادى الحديث لدول الشرق الأوسط ، سرعان ما يستنتج أن مصر قد انفردت بتوجيه عناية كبرى لتنمية الصناعة فيها كدعامة وطيدة ذات أثر بالغ فى اقتصادياتها ، وكعامل مساعد فعال إلى جانب الزراعة المصدر الأول لثروتها . ولقد مهد لانفراد مصر بالتوسع فى التنمية الصناعية تجارب لا يستهان بها حدثت فى القرن الماضى ، وكتب لها النجاح فى بعض الحالات .

ولم ينقض القرن الماضى إلا وكانت هناك ثلاث صناعات على نطاق واسع ، ومزودة طبقاً للأساليب الحديثة . تلك كانت صناعة القطن ، وصناعة السكر ، وصناعة الحرير . وقد شجع على ذلك حينئذ ورود رؤوس أموال أجنبية بقصد الاستثمار الصناعى على أثر إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، التى كفلت لرأس المال الأجنبى ما يلزمه من الأمان القانونى . وباتساع نطاق زراعة القطن أقيمت مصانع لحلجه ، وكذلك لصناعة الأقمشة السميكة للاستهلاك المحلى ، كما نمت أيضاً صناعة الزيوت .

وقد كان للصناعات اليدوية التى كانت منتشرة فى بعض أنحاء القطر أثر كبير فى توطيد دعائم الصناعات الحديثة ، لأنها اعتمدت منذ بدء نشأتها على كثير من العمال ، الذين كانت لهم خبرة طويلة سابقة بنظام العمل وظروفه فى الصناعات اليدوية ، التى كانت قائمة على جذور متأصلة فى المجتمع المصرى ، بشكل لم يزعزعه

حينئذ دخول الصناعة الحديثة فى البلاد . وإنه لمن الحقائق التى تذكر فى هذا الصدد أن المحلة الكبرى قد اختيرت من بين بلاد الوجه البحرى لإنشاء مصانع الغزل والنسج الضخمة سنة ١٩٢٧ ، لشهرة هذا البلد منذ زمان بعيد بصناعة النسج اليدوى ولما اكتسبه أهلها من خبرة لها قيمتها التى لا تغفل فى هذا الميدان . وعلى الرغم من النمو المطرد لهذه الصناعة على أحدث الأسس فى المحلة الكبرى ، فإن صناعة النسج اليدوى التقليدية ما زالت موجودة فى هذا البلد على حالها القديم لم تتغير ولم يقض عليها . ولا زالت الصناعة اليدوية ذات أثر لا يمكن إغفاله فى ميدان الإنتاج الصناعى فى مصر حتى الآن .

وفى أواخر القرن الماضى أخذت رؤوس الأموال الأجنبية تدخل مصر لتستغل فيها كما ازدادت الواردات الأجنبية وأنشئت شركات احتكار كثيرة فى ميدان قل فيه عنصر المخاطرة إلى أبعد حد ممكن ، كما هو الحال فى المنافع العامة مثل الغاز والكهرباء والمياه ووسائل المواصلات ، التى يتسع فيها مجال الحصول على فائدة منتظمة عن رأس المال فضلا عن طابعها الاحتكارى . وقد نجم عن تنفيذ هذه المشروعات الاحتكارية وتقدم بعض الصناعات كحلج القطن فى بعض المراكز ظهور طبقة جديدة من العمال الأجراء ذات أسلوب خاص فى الحياة يختلف تمام الاختلاف عن أسلوب زملائهم من عمال الصناعات اليدوية .

(ب) تكون الوعى العمالى :

ولم تهتم تلك الطبقة الجديدة من العمال فى المنشآت والمصانع الحديثة بما أقدمت عليه الحكومة من إلغاء نظام الطوائف سنة ١٨٩٠ ، لأن هذا النظام نفسه لم يكن ملائماً لطابع الصناعة الحديثة التى تحشد العمال حشداً فى المصانع وتباعد بينهم وبين صاحب العمل الذى لا يشعر شعورهم ولا يفهم ظروفهم ؛ لأنه ليس منهم ولم يمارس حياتهم فى يوم من الأيام . وقد بدأت هذه الطبقة الجديدة من العمال الأجراء منذ تلك السنة وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية تحس بضرورة تنظيم نفسها فى نقابات تدافع عن مصالحها ؛ فأنشئت سنة ١٨٩٩ نقابة عمال الدخان وهى أول نقابة فى مصر . ثم أنشئت سنة ١٩٠٨ نقابة عمال الترام المختلطة ، وفى العام التالى تكونت نقابة عمال الصناعات اليدوية . ولما نشبت الحرب

العالمية الأولى أعلنت الأحكام العرفية وأغلقت هذه النقابات التى لم تكن قد حظيت بعد باعتراف الحكومة بها . ولكن النشاط الجديد الذى ظهر فى الميدان الصناعى الذى جدت فيه بعض الصناعات ، واشتغال عدد كبير من أبناء البلاد فى الصناعات والأعمال المختلفة تحت إشراف السلطة العسكرية قد صرف العمال عن إظهار سخطهم لهذا الإلغاء . وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى أعادت تلك النقابات نشاطها فى شدة وعنف ، وظهر فى سنة ١٩٢٣ أول اتحاد للنقابات فى الإسكندرية ، ثم تبلورت فكرة اتحاد النقابات بالتدريج حتى تألف سنة ١٩٣٠ اتحاد جديد للعمال ضم خمساً وخمسين نقابة . وقد اشترك لأول مرة فى مؤتمر نقابات العمال الدولى فى مدريد سنة ١٩٣١ واستطاع المندوبون المصريون أن يعلنوا فيه مطالب العمال المصريين ، وقد بلغ من اهتمام الحكومة بمسائل العمل حينئذ أن استدعت المستر « هارولد بتلر » مساعد مدير مكتب العمل الدولى لدراسة شئون العمال ورسم خطة لتنظيمها على أسس حديثة .

ولئن دل ذلك على شىء فإنما يدل على ظهور الطبقة العاملة فى ميدان الإنتاج الحديث كقوة لا يستهان بها . وقد نجم ذلك عن التوسع المتدرج فى الصناعة الآلية الحديثة التى استوعبت عدداً كبيراً من العمال الزراعيين وعمال الصناعات اليدوية . وليس هناك أدنى شك فى أن الصناعة الآلية الحديثة قد ظهرت فى مصر على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى التى حرمت البلاد إبانها من السلع الواردة من البلاد الأجنبية . وقد أقنع ذلك الحرمان من البضائع الضرورية بعض المصلحين بما للصناعة الحديثة من قيمة وخطر . وفى عام ١٩٢٠ ظهرت فى ميدان الاقتصاد القومى مؤسسة مالية تعاونها الدولة وتهدف أساساً إلى تنمية الصناعات المصرية القومية ؛ تلك المؤسسة هى بنك مصر الذى تمكن على مر الأيام وبفضل العلاقات الشخصية بين مؤسسيه من جهة والدوائر الحكومية من جهة أخرى ، من توثيق صلته بالدولة التى بدأت تتخذ منه أداة لتنمية الصناعة[1].

(١) صدر مرسوم بتأسيسه فى ٣ أبريل ١٩٢٠ برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه ، ثم زيد إلى نصف مليون جنيه فى ٢٦ يناير ١٩٢٥ ، ثم إلى مليون جنيه فى ٦ ديسمبر ١٩٢٧ . (الأهرام فى ١٥ مارس ١٩٥٥) .

وقد زاد رأس مال هذا البنك فى فبراير ١٩٥٥ إلى مليونين من الجنيهات ، تستثمر فى شركاته وأكبرها شركة الغزل والنسج التى تقوم مصانعها فى المحلة الكبرى ، وشركة مصر للغزل والنسج الرفيع التى تقوم مصانعها فى كفر الدوار بالقرب من الإسكندرية . وقد شجع هذا النمو الصناعى على قيام شركات أخرى للغزل والنسج فى شبرا الخيمة من ضواحى مدينة القاهرة ، وفى منطقة السيوف فى شرق الإسكندرية ، وقيام صناعات أخرى كدباغة الجلود وصناعة الأحذية وصناعة الجوت وصناعة الباغة وصناعة حديد البناء وصناعة الورق ، حتى بلغ الآن عدد الصناعات الرئيسية تسعا وعشرين صناعة يكتسب منها ٥٧٧،٥٠٦ عاملا [١]. وقد كان تعداد المكتسبين من الصناعة فى تعداد سنة ١٩٠٧ لا يزيد عن ٢٨١،٠٠٠ عاملا [٢]. وقد بلغ عدد المصانع ذات الإنتاج سنة ١٩٤٧ ، ٢٦،٧٤٣ ، وبلغ عدد المشتغلين فيها ٣٦٧،٣٣٦ شخصاً . وكانت جملة رؤوس أموالها فى السنة نفسها ٦٩،٩٠٨،١٧١ جنيهاً مصرياً ؛ كما بلغت قيمة منتجاتها ٢٠٨،٧٧٢،٤٤٣ جنيهاً مصرياً [٣] . ويستنتج من إحصاء مصلحة الإحصاء والتعداد عن صافى الدخل القومى فى مصر عن عام ١٩٤٨ وقدره ١٠١٧ مليونا من الجنيهات المصرية أن الدخل من الصناعة وحدها قد بلغ ١٠٤ مليونا من الجنيهات المصرية من جملة الدخل القومى ؛ أى بنسبة ١٠ ٪ من جملة الدخل القومى [٤].

(ج) ازدياد قوة الوعى العمالى :

وقد صاحب التقدم الصناعى فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى ازدياد ظهور الوعى العمالى بين طبقة العمال ، وهو وعى بدأ ساذجا مختلطاً ضعيفاً أول الأمر ، ولكنه أخذ يزداد قوة ووضوحا على الرغم من جهل العمال وعزلتهم التى تكاد تكون تامة عن زملائهم فى البلاد الأخرى . وقد ظهر هذا الوعى فى تكوينهم نقابات كثيرة اتحدت فى فترة قصيرة ، واستطاعت أن ترسل مندوبين لاتحادها إلى مؤتمر نقابات العمال الدولى فى مدريد سنة ١٩٣١ كما ذكرنا سلفاً .

(١) الإحصاء السنوى للجيب لسنة ١٩٥١ جدول ٤٥
(٢) من تعداد السكان لسنة ١٩٠٧
(٣) الإحصاء السنوى للجيب لسنة ١٩٥١ جدول ٤٧
(٤) الأهرام فى ٢٨ / ٣ / ١٩٥٢

وكان من نتائج ذلك أن زار مصر أحد الخبراء فى شئون العمال بدعوة منهم للتحقق من أحوالهم ؛ وبعد الدراسة والاستقصاء دعا إلى وجوب تكوين اتحاد عام يضم جميع النقابات ، وضرورة الاعتراف بمطالب العمال بدلا من إهمالهم وأخذهم بالشدة ، وقد دفع ذلك الحكومة إلى استدعاء المستر « هارولد بتلر » الذى قدم تقريره فى مارس سنة ١٩٣٢ وضمنه ملاحظاته وتوصياته لتحسين أحوال العمل والعمال فى مصر . وقد كتب فى تقريره ما يدل على مدى وعى العمال حينئذ إذ قال : « ومع أن النقابات بصفة عامة كانت معتدلة فى مطالبها ولم تشف شكواها عن عداء نحو أصحاب الأعمال ، فقد أدركت أنهم يعبرون عن رغبة فى تحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة . إذ قد بدأ العمال بمصر يشعرون شعوراً عميقاً بأهمية هذا المطلب الأخير . ولا غرو فهناك كثير من الدلائل على أن الصانع أخذ يحس بما فى شروط العمل من نقص فى الوقت الحاضر ، ولا بد أن يصبح كثير التشدد فى المطالبة بتحسين هذه الشروط »[1] .

(د) اهتمام الحكومة بشئون العمال :

وقد كانت توصيات هذا الخبير خير موجه للحكومة التى كانت منذ سنة ١٩٢٧ قد بدأت تولى شئون العمل والعمال بعض عنايتها فشكلت لجنة لوضع قانون عمالى شامل . وبناء على توصيات ذلك الخبير سنت فى سنة ١٩٣٣ قانونين أحدهما خاص بتشغيل الأحداث وحمايتهم فى الصناعة ، والثانى خاص بتشغيل النساء ، فحرم تشغيل الأحداث والنساء فى الأعمال الخطرة كما حرم تشغيلهم ليلا إلا فى حالات استثنائية ، فيما يتعلق بتشغيل النساء فقط . وكذلك حرم القانون تشغيل الأحداث دون الثانية عشرة فى الصناعة ؛ ولم يجز إلا اشتغالهم فى الأعمال الخفيفة التى تتناسب مع سنهم ولين عودهم بحيث تؤهلهم هذه الصناعة إلى تعلم صناعة أو حرفة . وفى سنة ١٩٣٥ سنت الحكومة قانونا لتنظيم ساعات العمل فى الصناعات الخطرة والمضرة بالصحة نص على تحريم تشغيل العمال أكثر من تسع ساعات فى اليوم ، وحدد فترات الراحة اليومية بحيث لا يشتغل العامل أكثر من خمس

(١) تقرير عن حالة العمل والعمال بمصر سنة ١٩٣٢ ص ٢

ساعات متوالية . وفى سنة ١٩٣٦ صدر قانون خاص بإصابات العمل ومسئولية صاحب العمل وحده عنها . وقد نص على حق العامل فى الحصول على تعويض عن إصابته وفقاً لقواعد مقررة ؛ فضلا عن مسئولية صاحب العمل عن العلاج الطبى ، وصرف نصف أجرة العامل أثناء العلاج . ثم جاءت من بعد ذلك فترة ركود من جانب الحكومة التى اقتنعت بكفاية هذه القوانين الأربعة لتنظيم الشئون العمالية .

ولكن فترة الركود هذه لم تدم أكثر من ست سنوات اضطرت بعدها إلى إصدار قانون تأمين العمال ضد إصابات العمل فى سنة ١٩٤٢ : فضمن للعمال عدم ضياع تعويضاتهم عند إصابتهم فى العمل ، كما وجه أصحاب الأعمال أنفسهم إلى القيام بكثير من التحسينات الضرورية فى مصانعهم حتى لا يتعرض العمال للإصابات . وفى السنة نفسها سنت الحكومة قانون نقابات العمال الذى أجاز للعمال الذين يشتغلون فى مهنة أو صناعة أو حرفة أن يكونوا نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين أحوالهم الاجتماعية ، وذلك بتقديم بعض الخدمات لهم فى حالة الشدة . وفى سنة ١٩٤٢ أيضاً أصدرت الحكومة أمراً عسكرياً بتشكيل لجان التوفيق التى ساعدت على عقد كثير من الاتفاقات بين النقابات وأصحاب الأعمال . وقد حصل العمال عن طريق لجان التوفيق هذه على جزء غير قليل من مطالبهم . وفى سنة ١٩٤٤ اضطرت الحكومة لأسباب اجتماعية وسياسية أن تسن قانون عقد العمل الفردى ؛ وهو أول قانون فى تاريخ العمل فى مصر ينظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال بتحديد حقوق كل من العامل وصاحب العمل ، وواجبات كل منهما قبل الآخر ؛ وقد قصد به أيضاً حماية العامل إلى درجة كبيرة من تعسف صاحب العمل أو استبداده ، فكفل حماية الأجور من أصحاب الأعمال أو دائنى العمال ، ووضع شروط العقوبات التأديبية والجزاءات التى توقع على العمال ، والوجوه التى تصرف فيها حصيلة الغرامات ، كما تناول مدة العقد وفسخه والمكافآت عن مدة الخدمة ،

والإجازات السنوية والمرضية ، والرعاية الطبية ؛ وتضمن أحكاماً أخرى خاصة بتعهدى توريد العمال . ثم تلا ذلك فترة ركود أيضاً دامت مدة ست سنوات كذلك .

وفى سنة ١٩٥٠ صدر قانون إصابات العمل يعدل القانون السالف الذكر فى صالح العامل ، كما صدر أيضاً قانون أمراض المهنة التى لا تعد إصابات عمل ، ونص فيه على تعويض مرض المهنة ، ولكن القانون لم ينص على التعويض فى كل الأمراض المهنية التى تتسبب من العمل والتى لم يرد ذكرها فى الجدول المرفق بهذا القانون ، وفى خلال عام ١٩٥٠ صدر قانون بشأن عقد الاتفاقات الجماعية باسم العمال للحصول على شروط أحسن للعمل ، حتى إذا ما سجلت هذه الاتفاقات المبرمة بين جماعات العمال وأصحاب الأعمال أخذت صبغة قانونية ملزمة يحترمها الطرفان .

(هـ) زيادة اهتمام الحكومة بالعمال بعد ثورة الجيش :

وفى سنة ١٩٥٢ بعد قيام ثورة الجيش صدرت ثلاثة قوانين على جانب كبير من الأهمية لما ضمنته للعمال من حقوق لم يكن معترفا بها من قبل ، تلك القوانين هى قانون عقد العمل الفردي الجديد ، وقانون نقابات العمال ، وقانون التوفيق والتحكيم فى منازعاتهم مع أصحاب الأعمال . وقد اضطرت الحكومة إلى سن هذه القوانين بعد أن تبين لها أن القوانين العمالية التى كانت قائمة لا تتفق مع تطور الحالة الصناعية فى البلاد ، وقاصرة عن مسايرة ذلك التطور ، وقد اقتبس كثير من مواد هذه القوانين من النظم القائمة فى البلاد الأجنبية ، والتى ثبت صلاحيتها مع مراعاة البيئة والحالة الاجتماعية فى مصر . ولا شك أن هذه القوانين قد أسهمت فى استقرار الحالة فى الميدان العمالى بتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ، وبيان ما لكل من حقوق وما عليه من واجبات . ولقد أكسبت هذه القوانين العمال حقوقاً كثيرة طالما نادوا بها وسعوا إليها من قبل فيما يتعلق بإجازاتهم العادية والمرضية ، ومكافآتهم ، ومدة تمرينهم ، وفسخ عقودهم ، وإنذارهم وفصلهم

وتحسين أحوال العمل داخل المصنع وخارجه ، وكذلك الخدمات الطبية اللازمة لهم ، كما أجاز القانون تكوين اتحاد عام لنقابات العمال للإشراف على النقابات وتوجيهها الوجهة السليمة ، وكذلك قضى القانون على مساوىء قانون التوفيق والتحكيم السابق .

ولما كان اتجاه العهد الجديد إلى توفير العمل لكل قادر عليه ، فإن الحكومة بدأت فى علاج مشكلة البطالة على أسس عملية ، فأصدرت فى سنة ١٩٥٣ قانونا بشأن تنظيم توظيف وتخديم العمال فى المؤسسات الصناعية والتجارية . وقد بدأت مصلحة العمل فى تطبيق هذا القانون فأنشأت ثلاث مكاتب للتخديم بالقاهرة ومكتبين مماثلين بالإسكندرية .

كما أن الحكومة اهتمت برفع مستوى العمال الفنى عن طريق التدريب المهنى ونظم التلمذة داخل المؤسسات ، فدعت خبيراً عالمياً فى التدريب المهنى لدراسة هذا الموضوع فى مصر بمساعدة الإخصائيين المصريين . وقد كان من نتيجة هذه الدراسة إنشاء مراكز للتأهيل المهنى فى المناطق الصناعية الكبرى . كما دعت أيضاً مدير مكتب العمل الدولى بمناسبة إنشاء المجلس المشترك للعمال وأصحاب الأعمال الذى صدر قانون بشأنه فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، وقد شجع هذا الاتجاه الحكومى البحوث العلمية فى مختلف الشئون العمالية ، وسوف تظهر نتيجة هذه الأبحاث فى المحيط الصناعى والعمالى فى السنوات القليلة المقبلة .

(و) الإشراف على شئون العمال :

هذا من الناحية التشريعية ، أما من الناحية التنفيذية فإن الحكومة أنشأت مكتب العمل سنة ١٩٣٠ للإشراف على شئون العمال وجعلت له اختصاصات واسعة ، وكان هذا المكتب فى بدء إنشائه تابعاً لإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية . وفى سنة ١٩٣٥ صار مصلحة تابعة لوزارة التجارة والصناعة ، وأخيراً ضمت مصلحة العمل إلى وزارة الشئون الاجتماعية التى أنشئت سنة ١٩٣٩ ؛ وقد أصبحت هذه المصلحة على جانب عظيم من الأهمية فى الميدان الصناعى .

(ز) الإحصاءات الخاصة بالعمال :

لم يقف اهتمام الحكومة عند حد إصدار التشريعات العمالية والسهر على تنفيذها فحسب ، بل إنها أيضاً قد اهتمت بتسجيل الإحصاءات الخاصة بالصناعة وأنواعها وعدد المصانع وعدد العمال ونوعهم وفئات سنهم وجنسيتهم والأجور وساعات العمل. وتسجل بعض هذه البيانات كل عشر سنوات فى تعدادات السكان، كما تسجل كلها فى تعدادات دورية خاصة بالصناعة وحدها . وقد رأت الحكومة أن تجريها حتى تسهل البحث والتدبير الصناعى على نطاق واسع ، فى حقبة من تاريخ مصر تمتاز بتطور سريع فى ميدان الإنتاج الصناعى ، وذلك تنفيذاً لقانون صدر فى سنة ١٩٤٤ ، وعدل بقانون آخر صدر فى سنة ١٩٤٩ خاص بعمل إحصاء دورى عن الإنتاج الصناعى فى مصر . وقد أجرى أول إحصاء من هذا النوع فى يونيه سنة ١٩٤٥ . وهكذا نجد أنه إلى جانب تعداد السكان الذى يجرى كل عشر سنوات منذ سنة ١٨٩٧ تصدر مصلحة الإحصاء والتعداد النشرات التالية فيما يتعلق بالصناعة والعمل والعمال :

١ — التعداد الصناعى والتجارى .
٢ — إحصاء الأجور وساعات العمل .
٣ — إحصاء الإنتاج الصناعى .

ولا مراء فى أن هذه الإحصاءات تعد الدعامة الأساسية للبحث فى ميدان الصناعة ؛ وخاصة بعد أن بدأت بعض المعاهد العلمية توجه اهتمامها إلى دراسة الشئون الصناعية والعمالية فى المجتمع المصرى[1].

ثانياً : تحليل بعض الإحصاءات الخاصة بالعمال

١ — عدد المصانع وعدد المشتغلين بها :

لا يمكن دراسة العمل والعمال على أساس سليم ما لم تقم الدراسة على بيانات وحقائق واقعية لأحوالهم ، وهنا تظهر قيمة الإحصاءات المختلفة التى تقوم

(١) نخص بالذكر معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الاسكندرية حيث تدرس مادة الصناعة والمجتمع .

الحكومة بتسجيلها فى الميدان الصناعى فى فترات منتظمة ، لأنها تعطى صورة واضحة للمجتمع العمالى وما يحدث فيه من تغييرات تؤثر فى كيانه وتركيبه . فلا بد إذن من إعطاء بعض البيانات الإحصائية عن العمل والعمال فى مصر . ويحتوى الجدول رقم (١) على إحصاء بعدد المصانع فى مصر وعدد المشتغلين بها حسب إحصاء الإنتاج الصناعى فى يونيه سنة ١٩٥١ .

جدول رقم (١)

عدد المصانع فى مصر وعدد المشتغلين بها حسب إحصاء الإنتاج الصناعى فى يونيه سنة ١٩٥١

المحافظات والمديريات	جملة المصانع		المصانع ذات الانتاج		
	عدد المصانع	عدد المشتغلين بها	عدد المصانع	٪ للجملة	عدد المشتغلين بها ٪ للجملة
المحافظات :					
القاهرة	٣٤٧٦٨	١٧٠٩٨٨	٤٣٠٧	١٢ر٣	٨٣٢٨٤ ٤٢ر٨
الإسكندرية . .	١٥٩١٨	٨٣٧٧٤	١٨٢٥	١١ر٥	٧٢١٤٦ ٨٦ر١
القنال	٣٧٨٥	١٢٧٦١	٢٤٩	٦ر٥	٢٦٤٩ ٢٠ر٧
السويس	١٤٧١	٥٣١٣	١٦٦	١١ر٢	٢١٩٢ ٤١ر٢
دمياط	١٨٣١	٣٥٥٤	٧٠٥	٣ر٨	٢٧٠٦ ٧٦ر٨
أقسام الحدود	١٢٥	١٣٩٠٢	١٠	٨ر	٤٢٤٠ ٣٠ر٤
المجموع	٥٧٨٩٨	٢٩٠٢٩٢	٧٢٦٢	١٢ر٥	١٦٧٢١٧ ٥٧ر٦
المديريات :					
ق الوجه البحرى	٣٨٨٩٢	١٢١٠٤٤	٧٢٠٥	١٨ر٥	٨٦٩٨٠ ٧١ر٣
ق الوجه القبلى	٢٧٧٦١	٦٣٤٩٦	٥٠٦٠	١٨ر٢	٥٢٢٤٦ ٨٣ر٨
المجموع	٦٦٦٥٣	١٨٤٥٤٠	١٢٢٦٥	١٨ر٤	١٤٠٢٢٦ ٧٥ر٩
المجموع الكلى .	١٢٤٥٥١	٤٧٤٨٣٢	١٩٥٢٧	١٥ر٦	٣٠٧٤٤٣ ٦٤ر٧

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المصانع ذات الإنتاج إلى جملة المصانع فى القطر المصرى ١٥ر٦ ٪ ، وأن نسبة من يشتغلون فى المصانع ذات الإنتاج إلى جملة المشتغلين فى جميع المصانع ٦٤ر٧ ٪ . ويستنتج من ذلك أن ٨٤ر٤ ٪ من المصانع من النوع الصغير جداً المتناثر فى ربوع البلاد ، بعضها بعيد عن بعض ،

ويشتغل فى كل منها صاحبه وحده أو يساعده عامل أو عاملان أو ثلاثة ؛ ولذلك لا تخضع لقوانين العمل ؛ ولكن على الرغم من ذلك يسودها التفاهم والمجاملة ، لأن العلاقات ما بين الآجر وعماله مبنية على الاتصال الشخصى الذى يوثق الصلة بينهم جميعاً ولا يدع مجالا للتذمر أو التآمر . ويعمل فى هذه المضانع أو المحال الصغيرة ٣ر٣٥ ٪ من جملة المشتغلين بالصناعة ؛ وهى نسبة عالية . وتعد هذه الحقيقة عاملا من العوامل التى تجعل أثر النقابات ضعيفاً ؛ إذ أن أكثر من ثلث عمال الصناعة غير منظمين وغير متحدين ، ولا تربطهم بعضهم ببعض أية مصالح مشتركة عامة أو شبه عامة ، وليس عندهم وعى عمالى يتفق مع وعى زملائهم فى المصانع الكبيرة .

كذلك يتبين من الجدول رقم (١) أن ٣ر١٢ ٪ من مصانع القاهرة و ٥ر١١ ٪ من مصانع الإسكندرية من المصانع ذات الإنتاج ، ويشتغل فيها ٨ر٤٢ ٪ من مجموع المشتغلين بالصناعة فى القاهرة و ١ر٨٦ ٪ من مجموع المشتغلين بالصناعة فى الإسكندرية . وهذا يفسر السبب فى أن الوعى العمالى الناتج عن التصنيع الحديث أقوى بين عمال الإسكندرية منه بين عمال القاهرة . ذلك لأن نسبة العمال الصناعيين فى المصانع الكبيرة الحديثة أعلى بكثير فى مدينة الإسكندرية منها فى مدينة القاهرة .

٢ ــ تركيز الصناعة فى القاهرة والإسكندرية :

ويتبين كذلك من الجدول نفسه أن قرابة ربع المصانع ذات الإنتاج فى القطر كله (٨ر٢٣ ٪) مركزة فى القاهرة والإسكندرية ، وأن أكثر من نصف المشتغلين فى المصانع ذات الإنتاج (٥ر٥٥ ٪) مركزون فى هاتين المدينتين أيضاً . وهذا من غير شك يفسر لنا إلى حد كبير ازدياد السكان السريع فيهما ؛ الأمر الذى جعل كثافة السكان فى أقسام كثيرة منهما تبلغ درجة هائلة فى زيادتها . ويوضح الجدول رقم (٢) نمو السكان وكثافتهم فى كل من القاهرة والإسكندرية فى التعدادات التى أجريت فى النصف الأول من القرن الحالى .

جدول رقم (٢)

نمو السكان وكثافتهم فى القاهرة والإسكندرية فى التعدادات من ١٩٠٧ — ١٩٤٧*

المدينة	١٩٠٧		١٩١٧		١٩٢٧		١٩٣٧		١٩٤٧	
	المساحة بالكيلومتر المربع	عدد السكان	الكثافة	عدد السكان	الكثافة	عدد السكان	الكثافة	عدد السكان	الكثافة
القاهرة	١٧٩ — ١٦٥	٦٧٨٤٣٣	٤١١٤	٧٩٠٩٣٩	٤٧٩٦	١٠٦٤٥٦٧	٦٤٥٥	١٣١٢٠٩٦	٧٩٥٧	٢٠٩٠٦٥٤	١١٧٠٦
الإسكندرية	٧٣ — ٧١	٣٥٢٨٠٧	٤٨٥٣	٤٤٤٦١٧	٦٠٩٩	٥٧٣٠٦٣	٧٨٦١	٦٨٥٧٢٦	٩٤٠٧	٩١٩٠٢٤	١٢٨٩٠

ويتضح من الجدول السالف أيضاً أن نمو السكان مطرد بشكل ظاهر وأن هناك طفرة فى هذا النمو فى القاهرة فى تعداد ١٩٢٧ الذى أجرى بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك فى تعداد سنة ١٩٤٧ الذى أجرى بعد الحرب العالمية الثانية .

وتلاحظ هذه الطفرة أيضاً فى نمو سكان الإسكندرية فى تعداد سنة ١٩٤٧ . ويدل نمو السكان المطرد وطفرته على أن للهجرة أثراً كبيراً فى تضخم هاتين المدينتين وازدحامهما الشديد بالسكان . فكثير من الفلاحين ينزحون إلى المناطق الصناعية ؛ وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية بحثاً عن عمل منتظم بأجر منتظم فى مصانعهما المتزايدة العدد . ولا شك أن الحربين العالميتين وما نجم عنهما من ظروف اقتصادية اقتضت إنشاء صناعات لم تكن موجودة من قبل ، ونمو صناعات أخرى لم تكن نامية . كل ذلك عمل على استهواء كثير من العمال الزراعيين إلى الهجرة إلى مناطق الصناعة ؛ وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية اللتين كثرت فيهما فرص العمل . وليس معنى تأكيد عامل الهجرة فى زيادة سكان هاتين المدينتين أننا نغفل أو نقلل من أهمية الزيادة الطبيعية ؛ وهى زيادة المواليد

* الأرقام الواردة فى هذا الجدول مأخوذة من تعدادات السكان التى نشرتها مصلحة الاحصاء والتعداد .

على الوفيات ، فإنها من غير شك أنشط العوامل فى زيادة السكان فى مصر بوجه عام ، وفى القاهرة والإسكندرية بوجه خاص ؛ لما تقدمه الحكومة من خدمات صحية على نطاق أوسع منه فى بقية المحافظات والمديريات .

ثالثاً : أثر الإنتاج الحديث فى الاقتصاديات العامة والحرف التقليدية

(ا) أثر الإنتاج الحديث فى الاقتصاديات العامة :

يمكن توضيح النتائج الاقتصادية للتصنيع بإجراء موازنات إحصائية فى ميادين الإنتاج والتجارة والصيرفة . ففيما يتعلق باتساع نطاق القطاع الصناعى ؛ أى عدد المنشآت الصناعية وعدد العمال المستخدمين وحجم الإنتاج والأجور المدفوعة ، يتضح من جميع إحصاءات الإنتاج الصناعى أن التصنيع فى مصر مطرد التقدم ، وأنه قد تغلب على عقبة الأزمة الاقتصادية التى صادفته وليداً فيما بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٣ . ويبين الجدول رقم (٣) عدد المتكسبين من الصناعة فى تعدادات السكان منذ سنة ١٩٠٧

جدول (٣)

عدد المتكسبين من الصناعة فى التعدادات الخمسة الأخيرة*

سنة التعداد	عدد المتكسبين من الصناعة	الزيادة العددية	الزيادة المئوية فى عشر سنوات
١٩٠٧	٢٨١٠٠٠	—	-
١٩١٧	٣٦٦٠٠٠	٨٥٠٠٠	٣٠
١٩٢٧	٤٨٣٠٠٠	١١٧٠٠٠	٣٢
١٩٣٧	٤٧٨٠٠٠	٥٠٠٠	١
١٩٤٧	٥٧٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢١

يتضح من الجدول رقم (٣) أن عدد المتكسبين من الصناعة قد أخذ فى الزيادة منذ سنة ١٩٠٧ باستثناء سنة ١٩٣٧ التى ظهرت فيها آثار الأزمة الاقتصادية العالمية فانقصت عدد العمال فى تعداد ١٩٣٧ بنسبة ١ ٪ من عددهم

* هذا الجدول مستخرج من نشرات التعداد التى تصدرها مصلحة الإحصاء والتعداد .

فى تعداد ١٩٢٧ . ولا شك أن هذه الأرقام تشير إلى زيادة ملموسة فى عدد الذين يكسبون عيشهم من الصناعة ؛ ولكنها لا تسمح لنا بغير استخلاص نتائج عامة . وقد ينخفض حد الخطأ إذا قصرنا الموازنة على مدينتى القاهرة والإسكندرية اللتين تركزت فيهما الصناعة بشكل ظاهر . ويحتوى الجدول رقم (٤) على عدد المشتغلين بالصناعة فى مدينتى القاهرة والإسكندرية فى التعدادات الثلاثة الأخيرة . ويتبين من الجدول أن عددهم قد زاد أيضاً ، فيما عدا تعداد سنة ١٩٣٧ ، للأسباب المذكورة ذاتها .

جدول (٤)

عدد المشتغلين بالصناعة فى القاهرة والإسكندرية فى التعدادات الثلاثة الأخيرة

سنة التعداد	المشتغلون بالصناعة	الزيادة العددية	الزيادة المئوية فى عشر سنوات
١٩٢٧	١٥٦٠٠٠	—	—
١٩٣٧	١٥٥٠٠٠	— ١٠٠٠	— ٠ر٦
١٩٤٧	٢٤٢٠٠٠	+ ٨٧٠٠٠	+ ٩٦ر٠

وفيما يتعلق بالمنشآت الصناعية يوضح الجدول رقم (٥) أن عددها قد زاد فى أحد عشر عاما بنسبة ٤٥ر٢ ٪ فى كل القطر و ٦٧ر٨ ٪ فى القاهرة والإسكندرية وهما زيادتان كبيرتان توضحان من غير شك اطراد نمو الصناعة فى مصر .

جدول (٥)

عدد المنشآت الصناعية فى القطر وفى القاهرة والإسكندرية فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٤٨

السنة	منشآت القطر	الزيادة العددية	الزيادة المئوية فى ١١ سنة	منشآت القاهرة والاسكندرية	الزيادة العددية	النسبة المئوية فى ١١ سنة
١٩٣٧	٩٢٠٢١	—	—	٢٩٤٧٦	—	—
١٩٤٨	١٣٣٦١٩	٤١٥٩٨	٤٥ر٢	٤٩٤٦٨	١٩٩٩٢	٦٧ر٨

هذا بخصوص المشتغلين بالصناعة ؛ أما فيما يتعلق بالإنتاج الصناعى فإنه من غير شك قد زاد زيادة كبيرة . ويمكن التدليل على ذلك بأدلة كثيرة . ففى تعداد سنة ١٩٣٧ كان عدد المصانع التى رأس مالها ٢٠٠٠ جنيهاً مصرياً فأكثر فى كل

القطر ٨١٤ مصنعاً ؛ وفى سنة ١٩٥١ قفز عدد هذه المصانع إلى ٢١٨٧ أى قرابة ثلاثة أمثال العدد الأول . هذا من جهة : ومن جهة أخرى زادت قيمة أهم المنتجات الصناعية زيادة مطردة كبيرة . ولنأخذ مثلا قيمة المنسوجات القطنية ؛ ففى سنة ١٩٤٠ كانت قرابة سبعة ملايين جنيهاً مصرياً ، فارتفعت بالتدريج إلى أن وصلت فى سنة ١٩٥١ قرابة أربعة وستين مليوناً من الجنيهات المصرية .

ومما يستحق الذكر أن مصر استطاعت إشباع مطالبها إلى حد كبير جداً فى خلال الحرب العالمية الثانية التى استغرقت ما يقرب من خمس سنوات ، ثم أعقبتها فترة كان شحن البضائع فيها عسيراً مما أدى إلى تأخر وصول الواردات مدة ليست بقصيرة .

ولا بد من الإشارة إلى أن الشركات المساهمة وأغلبها شركات صناعية قد زاد عددها زيادة كبيرة ، كما يتبين من الجدول رقم (٦) .

جدول (٦)

الشركات المساهمة ورؤوس الأموال المدفوعة فى السنوات ١٩٤٢ - ١٩٥٠*

السنة	عدد الشركات	رؤوس أموال مدفوعة
٤٢ — ١٩٤٣	٣٨٧	٥٢٫٣٨٦٫١٤٣
٤٩ — ١٩٥٠	٤٧٨	١١٦٫٢٥٥٫٩٩٩

ولكن لا يفوتنا أن نقرر أنه بسبب غلبة الحرف الزراعية ، وهو الأمر الموجود فى الاقتصاد المصرى ، فإن التصنيع بحاله الراهنة لا يستطيع أن يحدث تغيراً محسوساً فى النسبة الأصلية بين عمال الريف والمدن أو فى الطابع الريفى الأساسى للسكان . ذلك لأن عدد الذين يعملون فى الصناعة بمعناها الصحيح لا يتجاوز ١٠ ٪ من مجموع العمال فى البلاد . ولكن ليس هناك من شك فى أنه حتى لو حدثت زيادة ضئيلة فى هذه النسبة المئوية ، وهو الأمر الذى لا ريب فيه ، تمشياً مع الاتجاه العام فى مصر ، فإن مثل هذه الزيادة لا بد أن تحدث تأثيراً بعيد المدى فى الحياة المصرية العامة من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

* الاحصاء السنوى للجيب السنتى ١٩٤٨ و ١٩٥٢

(ب) أثر الإنتاج الحديث فى نواحى الحرف التقليدية للسكان :

لا ريب فى أن الزراعة فى مصر أساس الحياة الاقتصادية إلى حد كبير جداً ؛ ولا يزال غالبية السكان (٥٣ ٪ من السكان العاملين فى تعداد سنة ١٩٤٧) يعيشون على ممارسة الأعمال الزراعية . ولذلك يمكننا أن نقول دون أدنى تردد أن التصنيع فى مصر فى شكله الآلى الحديث لم يؤثر فى حرفة الزراعة أى تأثير يستحق الذكر . حقاً إن المصانع الحديثة تعتمد كثيراً على الريف للحصول على ما تحتاجه من أيد عاملة ؛ ولكن الهجرة إلى الحضر تحدث فى الأعم الأغلب فى المديريات ذات الكثافة العالية فى السكان ، كمديريتى المنوفية والقليوبية فى الوجه البحرى ، وكمديريات جرجا وأسيوط وقنا فى الوجه القبلى . وكثافة السكان فى هذه المديريات تتراوح ما بين ٦٠٧ نسمة و ٨٣٣ نسمة للكيلو متر المربع حسب تعداد سنة ١٩٤٧ . لذلك لا تؤثر الهجرة منها فى تعداد سكانها كثيراً ؛ وبخاصة إذا عرفنا أن هذه الهجرة تحدث فى نطاق ضيق ؛ لأن الصناعة الآلية الحديثة لا تتطلب أعداداً كبيرة من الأيدى العاملة .

هذا من ناحية الزراعة وهى أولى الحرف التقليدية للسكان . أما من ناحية الصناعة اليدوية فإنها لم تتأثر كذلك إلا بدرجة طفيفة . والدليل على ذلك أن بناء مصانع الغزل والنسج الضخمة فى المحلة الكبرى لم يقض على صناعة النسج اليدوى فى البلد نفسها . وكذلك لم تؤثر مصانع الغزل والنسج الكثيرة فى منطقة شبرا الخيمة من ضواحى القاهرة على صناعة النسج اليدوى فى قليوب التى تبعد حوالى عشرة كيلومترات فقط عن هذه المنطقة . والواقع أن كثيراً من الصناعات الناشئة كصناعة الزجاج وصناعة الورق وصناعة الباغة وصناعة الجلود وصناعة السماد وصناعة الجوت وصناعة الملابس الجاهزة وصناعة الغزل وغير ذلك من صناعات كثيرة ، نشأت فى مصر لتسد حاجة ملحة إليها ، ولأنه لم تكن هناك أية صناعة يدوية تنتج للسوق ما تنتجه هذه الصناعات ، بل كان الاعتماد كلياً على الواردات من الدول الأجنبية .

أما السبب فى أن الصناعة الآلية الحديثة لم تقض على الصناعة اليدوية الموجودة كما هى الحال فى صناعة النسج اليدوى القديم ، فيعزى إلى أن للفلاحين عادات فيما يتعلق بملبسهم قلما يغيرونها ، ولأن عامة الشعب يفضلون المنسوجات المصنوعة بالطرق التقليدية عن المنسوجات التى تصنعها الآلات الحديثة لأن الأولى فى نظرهم أجود صنعاً ، لأنها «مخدومة» فى تأن ووقت طويل ، ولذلك فهى تعيش مدة أطول . وهناك أفكار مماثلة شائعة بين الأغلبية الساحقة فيما يتعلق بصنع الأحذية والأخشاب المنزلية كالأبواب والنوافذ .

ومما يجعل الصناعات اليدوية غير متأثرة تأثيراً ملموساً بالصناعات الآلية الحديثة أنها فى مأمن من التشريعات العمالية الأساسية . فقانون عقد العمل الفردى الجديد لا يسرى على الأشخاص الذين يشتغلون فى محال لا تدار بآلات ميكانيكية ، وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ، ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أصحابها عن عشرين جنيهاً سنوياً [1] . وهذا استجابة لنصح الخبير « هارولد بتلر » مساعد مدير مكتب العمل الدولى الذى كتب فى سنة ١٩٣٢ فى هذا الصدد ما يلى : «ولم يلفت نظرى أثناء تجوالى بالبلاد أكثر من المسألة الناشئة عن وجود عمال يشتغلون طبقاً للنظام المتبع فى المصانع الكبرى وبجانبهم فى البلد ذاته عمال يشتغلون حسب النظام الموروث عن السلف . وهؤلاء العمال ينظرون إلى الصناعة كما كان ينظر لها فى العصور الخالية ، ولكنهم لا بد أن يتأثروا بحالة زملائهم الذين يشتغلون طبقاً للنظام الحديث . فمن تشريع اجتماعى ينظم هذه الأنواع المتباينة من الصناعة تنظيما مرضياً لا بد أن يكون من الصعوبة بمكان ، فينبغى الابتعاد عن تكليف الصناعات القديمة بواجبات لا تقوى عليها إذ يترتب على سرعة انقراضها قلب التوازن الاجتماعى رأساً على عقب . وليس هناك من شك فى أن المكينات ستقضى عليها فى كل ما بقى لها من مجال : اللهم إلا فيما يتعلق بالتحف الفنية التى تعجز المكينات عن إجادة

(١) مادة ١ فقرة ب .

تقليدها . ولكن هذه النتيجة تستلزم زمناً طويلا للوصول إليها . خذ لذلك مثلا ما يصنع بدمياط من أحذية وموبيليات فهى تنافس ما يصنع بالماكينات بفضل ما بلغه العامل من مهارة فى الأعمال اليدوية وانخفاض مستوى الأجور»[1].

رابعا : أثر النهضة الصناعية والعمالية والعمرانية الحديثة فى مستوى الحياة العامة للعمال وتقاليدهم

(ا) أثر الصناعة والنهضة العمالية الحديثة فى مستوى الحياة العامة للعمال :

مستوى الحياة العامة للعمال عبارة عن كمية السلع والخدمات التى يحصلون عليها فى الجهات التى يقيمون فيها فى زمن معين . ولما كانت الصناعة الحديثة فى الوقت الحالى مركزة أساسا فى القاهرة والإسكندرية والبنادر ؛ فإن مستوى معيشتهم يقاس بكمية السلع والخدمات التى يحصلون عليها فى هذه المناطق فى الوقت الحالى . ولما كان اهتمام الحكومة منذ زمان بعيد موجها أساساً إلى رفع مستوى الحياة العامة فى القاهرة والإسكندرية وفى باقى المحافظات ، ثم يفتر هذا الاهتمام كلما هبطنا السلم الإدارى إلى البنادر والمراكز ثم القرى والعزب التى تفتقر إلى مختلف الخدمات الحكومية ؛ لما كان اهتمام الحكومة على هذه الصورة فلا شك فى أن العمال المهاجرين من الريف المهمل إلى المناطق الحضرية المحظوظة ، فيما يتعلق بالخدمات العامة المختلفة ، يجعلهم يستفيدون من هذه الخدمات التى كانوا يحرمون منها لو أنهم ظلوا فى أماكنهم الأصلية بالريف ولم يهاجروا منها .

أما هذه الخدمات العامة المختلفة التى رفعت من غير شك مستوى العمال الصناعيين عن مستوى العمال الزراعيين فهى خدمات صحية عامة كالمياه الصالحة للشرب ، والمستشفيات والعيادات الخارجية لمختلف الأمراض ، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ، والمدارس على اختلاف أنواعها ، وخدمات خاصة بالمحافظة على الأمن بشكل حديث منظم ، وخدمات خاصة بالتشغيل والفصل فى المنازعات العمالية وهلم جرا . وتلك خدمات غير موجودة فى الريف المصرى إلا فى المناطق التى أنشئت فيها مراكز اجتماعية ريفية أو وحدات صحية ، وهى قليلة جداً .

(١) المصدر نفسه ، ص ٥ .

ويضاف إلى ذلك خدمات أخرى يحصل عليها العمال الصناعيون فى المناطق الحضرية وهى تنحصر فى وسائل المواصلات الحديثة ، واستعمال الكهرباء للإنارة ، ومواقد البترول لطهو الطعام ، ووجود مدارس أهلية يستطيع الطامحون منهم الالتحاق بها فى وقت الفراغ للحصول على إجازات دراسية تساعدهم فى تحسين مراكزهم الاجتماعية ، ووجود كثير من الخدمات الاجتماعية فى شكل مبرات تمد المحتاجين منهم بمختلف المساعدات .

هذا من ناحية الخدمات العامة التى يستطيع العمال الصناعيون الحصول عليها فى المناطق الحضرية التى يهاجرون إليها من الريف . أما من ناحية الخدمات الخاصة التى يستطيعون الحصول عليها عن طريق اشتغالهم فى المصانع ، سواء بقوة التشريعات العمالية أو بوساطة أصحاب الأعمال المستنيرين ، فتشمل إجازات سنوية بأجر ، وإجازات مرضية بأجر أيضاً ، وإسعاف من الإصابات فى المصانع ، ورعاية طبية فى المشافى ، وسكن وتغذية فى حالة بعد المصانع عن العمران .

أما من ناحية السلع التى يحصل عليها العمال الصناعيون فى المناطق الحضرية فكثيرة متنوعة لم تكن لتتاح الفرص لهم لشرائها لو لم ينزحوا إلى مناطق الصناعة للاشتغال فى مصانعها الحديثة . ذلك لأنهم فى ميدان الصناعة يتقاضون أجوراً منتظمة ويعملون بشكل مستديم . كما أن الأجور التى يحصلون عليها أعلى من غير شك منها فى ميدان الزراعة . فانتظام الأجور وارتفاعها نسبيا واستدامة العمل ظواهر غير معروفة بين العمال الزراعيين الذين يعيشون فى مستوى دون مستوى زملائهم فى الصناعة ، الذين يستطيعون الحصول على سلع كثيرة لأنهم يشتغلون باستمرار ويتقاضون أجورهم المرتفعة نسبيا بانتظام . يضاف إلى ذلك أن السلع المعروضة فى الريف محدودة بعكس الحالة فى الحضر حيث تتنوع السلع وتتعدد وتظهر الحاجة اليها .

(ب) أثر الصناعة والنهضة العمالية الحديثة فى ثقافة العمال[1] :

الثقافة فى ميدان علم الاجتماع تؤدى معنى السلوك الاجتماعى أو طريقة

---

(١) لمزيد تفصيلات فى هذا الموضوع ، انظر بحثاً للمؤلف بالانجليزية بعنوان (A Sociological Research on an Industrial Enterprise) أجرى فى الإسكندرية للمجلس الدولى للعلوم الاجتماعية بباريس ، التابع لليونسكو ، فى أغسطس ١٩٥٢ .

الحياة سواء من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية التى تضبط سلوك الفرد وتشكل معاملاته حسب التقاليد والعرف والعادات الاجتماعية الشائعة فى المحيط الذى يعيش فيه .

ونحن إذا ما درسنا ثقافة العمال فى الصناعة الحديثة فإننا نجدها قد تأثرت إلى حد كبير بالحياة الصناعية الحديثة والنهضة العالمية . وليس معنى هذا أن العامل المصرى أصبح يشبه فى طريقة معيشته وتفكيره زميله الأوربى ؛ فلكل إمكانياته وظروفه وتراثه الاجتماعى من عادات وتقاليد وعرف وآداب شعبية وقيم أخلاقية وجمالية وهلم جرا . وإنما نعنى بتأثر ثقافة العامل فى الصناعة الحديثة أن ثقافته قد اختلفت من وجوه كثيرة جداً عن ثقافة زميله الذى ما زال قابعاً فى الريف يزاول حرفة الزراعة غير المنتظمة الأجر أو العمل وقليلة الأجر نسبياً . يضاف إلى ذلك أن المحيط الريفى القليل السكان والمحدود المساحة والمبسط التركيب أشد ضبطاً لسلوك الفرد من المحيط الحضرى الكثير السكان والمتسع المساحة والمعقد التركيب .

وتظهر آثار الحياة الصناعية الحديثة فى ثقافة العمال فى مسكنهم ومأكلهم وملبسهم وشغلهم أوقات فراغهم وطريقة إنفاقهم أجورهم . فالعامل الذى يهاجر من الريف ويلتحق بعمل فى مصنع من المصانع الحديثة فى الحضر يبدأ حياته عادة بالسكن مؤقتاً مع غيره من العمال الذين يعرفونه إما لقرابتهم منه أو بحكم انتمائهم إلى قرية واحدة أو مركز واحد أو مديرية واحدة . وهو لا يتغير فى سلوكه فجأة أو دفعة واحدة بل بالتدريج السريع . فهو بعد عثوره على جماعة صغيرة من العمال يشترك معهم فى السكن فى حجرتهم يبدأ فى شراء بعض الأثاث الضرورى كأغطية النوم وإناء للشرب ودهان للشعر ومشط لتصفيفه . ثم يتدرج من هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى يسا كن فيها واحداً فقط فى حجرة مستقلة أو يستقل بحجرة يكمل أثاثها بشراء كرسى وسرير رخيص بلوازمه ومنضدة صغيرة ومرآة وإناء للشرب وأدوات رخيصة لعمل الشاى وموقد بترول وحصير صغيرة . كما أنه فى هذه المرحلة يغير بجلبابه القميص والبنطلون ، وهذا يدل على تمام تغيره .

ولا تدوم تلك الفترة طويلا ، إذ سرعان ما يتزوج بسبب ضغط الظروف المختلفة عليه . فإذا ما تزوج حدث بعض التغيير فى أثاث حجرته تبعا لما تحضره الزوجة معها من أثاث .

أما من حيث قضاء وقت فراغه فإنه ينفقه بين الجلوس فى المقهى البلدى حيث يشرب الشاى الخالص أو المعسل ويلعب الورق مع زملائه ويتحدث معهم فى مختلف الشئون ، أو الذهاب إلى السينما لمشاهدة فلم من الأفلام المصرية أو أفلام البطولة الأمريكية . والمقاهى على وجه العموم فى المجتمع المصرى تؤدى وظيفة حانات شرب البيرة أو غيرها من المشروبات الخفيفة فى بريطانيا وغيرها من الدول الصناعية . كما أنها تؤدى وظيفة أخرى هى أنها مكان يستطيع الفرد فيه أن يستضيف صديقا أو زميلا له ، ليتحدث إليه فى شأن من الشئون أو لمجرد السمر معه ؛ إما لأن إمكانيات بيته لاتسمح بذلك أو لأن ظروف معيشته تشجع على ذلك .

والعامل الذى يقيم فى الحضر ويشتغل فى الصناعة الآلية الحديثة المتميزة بالنظام الدقيق فى العمل المقسم تقسيما فنيا سرعان ما يعتاد عادات غير تلك التى تعودها فى الريف . فهو يعمل فى دورات منتظمة فى عملية واحدة لاتتغير إلا إذا نقله صاحب العمل أو رقاه إلى عملية أخرى غير متغيرة بدورها . وهذه ظاهرات غير موجودة فى الريف لأن العامل الزراعى يحرث الأرض ويمهدها ويبذر البذر ويسقى الزرع بالطرق المختلفة ويحصده ثم يخزنه أو ينقله إلى السوق . فليس فى الزراعة فى الريف تقسيم عمل ولا تخصص بالمعنى الدقيق المعروف فى الصناعة . يضاف إلى ذلك أن العمل فى عنابر أمام ماكينات آلية دقيقة معقدة وتقييد العامل إلى حد كبير فى حركته وغدوه ورواحه يؤثر فى شخصيته وتفكيره . كما أن انتماءه إلى نقابة العمال التى تطالب له بحقوق كثيرة يؤثر فى أسلوب تفكيره أيضا ، وهكذا بالتدريج يتكون عند العامل الصناعى وعى عمالى ، كما يربطه بزملائه من العمال فى مصنعه أو فى المصانع الأخرى الاشتراك فى الظروف الصناعية والاشتراك فى المصالح أيضا . وهنا يظهر بوضوح تام أن مصالح العمال الصناعيين تختلف اختلافا كبيرا عن مصالح العمال الزراعيين .

فلا عجب إذن أن تؤثر الحياة الصناعية الحديثة فى تفكير العمال إلى درجة تجعلهم عند زواجهم يفضلون الحضرية على الريفية : وإذا كانوا متزوجين بريفية طالبوها بالتمدن وبتقليد سلوك الحضرية من نواح كثيرة . أما من ناحية إنتاج النسل فهم يفضلون الإنتاج إلى حد محدود ، أى بالعدد الذى يستطيعون الاستفادة عن طريقه فيما يتعلق بعلاوة الغلاء التى يحصلون عليها نظير وجود أطفال ، تلك العلاوة التى تتدرج لمن كانت أجورهم أقل من خمسة جنيهات من ٥ر١١٢٪ من الأجور الأساسية عن ولد أو ولدين إلى ١٥٠٪ عن ثلاثة أولاد ، وتقل هذه النسب قليلا إذا تراوح الأجر الشهرى ما بين خمسة جنيهات وعشرة . فالعمال الصناعيون يختلفون عن زملائهم فى الزراعة من حيث رغبتهم فى الحد من النسل بعد إنتاج أربعة أطفال يضمنون بهم أقصى حد لعلاوة غلاء حتى ولو توفى أحدهم ، لأن الطفل الرابع احتياطى يفيد فى هذه الحالة ، أما العمال الزراعيون فلا يستشعرون رغبة ما فى الحد من نسلهم أو الوقوف عند عدد معين من الأطفال .

وبينما لا نجد عند العامل الزراعى استعداداً لتصور فكرة أنه يبيع عمله إلى صاحب الأرض ، نجد عند العامل الصناعى فى المصانع الحديثة استعداداً كبيراً لتصور هذه الفكرة وقبولها والتمسك بها ؛ ذلك لطبيعة العمل فى الصناعة الحديثة المنظمة التى اقترنت فيها قوة العامل الإنتاجية بالقوة الإنتاجية للآلة التى يعمل أمامها ويتعامل معها وتقارن قوته الإنتاجية بقوتها الإنتاجية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن تقدير أجر العامل حسب إنتاجه جعل من اليسير عليه أن يحسب قيمة ما ينتجه ويقارنه بأجره ثم يستخلص من ذلك على طريقته الساذجة مدى استفادة صاحب العمل من إنتاجه . وخلاصة ذلك أن الإنتاج الصناعى محكم العناصر بحيث لا تتدخل فيه القوة الطبيعية بشكل مباشر ، فيصبح من السهل معرفة نصيب العامل فى الإنتاج معرفة تامة قائمة على الحساب المضبوط ؛ أما الانتاج الزراعى فليس محكم العناصر ، وتتدخل القوى الطبيعية فيه ، كزيادة الحرارة أو البرودة وهطول الأمطار أو الجفاف وظهور الآفات الزراعية وهلم جرا ؛ كما تؤثر القوى الطبيعية فى الإنتاج الزراعى تأثيراً كبيراً بحيث لا يعرف على وجه الدقة نصيب العامل الزراعى فيه .

(ج) ميزانية العامل أو كيفية إنفاقه أجره :

إن موضوع ميزانية العامل أو كيفية إنفاقه أجره ، سواء أكان متزوجاً أم أعزباً ، موضوع معقد واسع يحتاج إلى بحث شامل على عدد كبير من العمال العزاب والمتزوجين من ذوى الأطفال أو من ليس عندهم أطفال ؛ إذ أن حجم الأسرة عامل أساسى فى تدبير ميزانية العمال وبخاصة إذا كانت أجورهم منخفضة بشكل لافت . كما أن من العوامل المهمة أيضاً فى هذه الدراسة المناطق التى يعيش فيها العمال ونوع عملهم إذا كان فنياً أو نصف فنى أو غير فنى .

ومن دراستنا لميزانيات بعض العمال فى منطقة الصيوف بالإسكندرية نستطيع أن نقرر فى تحفظ أن الطعام ولوازمه يحظى بأكبر نسبة من الميزانية إذ تتراوح نسبته بالتقريب ما بين ٤٠ ٪ و ٦٥ ٪ من الأجر ؛ يضاف إلى ذلك المكيفات كشرب السجائر والطباق بأنواعه وكذلك الشاى ، إذ تتراوح نسبتهما ما بين ٢٥ ٪ و ٣٥ ٪ من الأجر تقريباً ، ثم إيجار المسكن وتتراوح نسبته بالتقريب ما بين ٢٠ ٪ و ٢٥ ٪ من الأجر ؛ ثم نفقات التسلية سواء فى المقهى أو السينما ، وتتراوح نسبتهما على وجه التقريب ما بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ من الأجر . وليكن معروفاً أن هذه النسب تقريبية وعامة وأنها تختلف باختلاف حالة العامل المدنية وعاداته الخاصة وعوامل اجتماعية ونفسية متشابكة .

والذى نستخلصه من دراسة ميزانيات العمال فى الصناعة أنهم على وجه العموم يعيشون على خط الفقر أو دونه بقليل ، وأنهم كثيرو الاستدانة لمقابلة ظروف الدهر من ناحية ، والمطالب الأخرى التى لا يستطيعون التدبير لها على أساس سياسة طويلة المدى كشراء الملابس أو بعض الضروريات الأخرى كساعة يعرفون بها الوقت أو إذا اضطروا للزواج أو السفر لزيارة أقاربهم ، ولذلك يضطر أغلب الآباء إلى تشغيل أطفالهم صغاراً لكى يسهموا معهم فى الإنفاق على الأسرة ، وليزيدوا دخلها ويمكنوها من المعيشة على خط الفقر أو فوقه بقليل .

* * *

وبعد فهذه لمحة مختصرة للتقدم العمالى والصناعى فى مصر المعاصرة وآثاره الاجتماعية والاقتصادية ، ويتبين منها أن مصر قد قطعت فى مدة قصيرة لا تعدو نصف قرن شوطاً كبيراً فى الميدان الصناعى .